



والمشترط في نفوذ الاستيلاء ان لا يقوم بالامه ما يقع من ذلك
من ذلك اعني من قام بها مطلق الامه المرطونه اذا اولدها الرها
 او وارثه المصير بعد موته المعبر بغير اذن الميراثين واليك الميراثين
 ينفذ الرهن في حياته بخلاف ما افني به الفقلان ان اذا اولدها
 ولها عند فراقه ام ولدانه لا ينفذ ابلاده بحايته وعنه كما ينكره
 فلما ربيته المرطونه عند فراقه اولم لم ينظر في الرها فالفقلا ينفذ
 لوقوعه في الرهن فابلاده الباطنه **ومن** الامه التي نذر المال المصدق
 لتعيينها للبعيه واما التي نذر المصدق بها فخرتها عن ملكه بمجرد النذر
 خا ربه بالشرط الاول اعني كونه مملوكه له فلا يستثنى كمن في كلام النذر
 الرهين كالعامة ابن حجر ان من نذر المصدق ثمنها تخونه عن ملكه بمجرد النذر
 ايضا وعليم في حايته بالشرط الاول فلا يستثنى ثمر رايته السيد
 رحمه الله قال ابن المصنف في كلام الشيخين انما هو زوال المله عن نذر المصدق
 واما ما نذر المصدق ثمنه فلم يتصرفه وبعده القول في ميراثه
 هذا الفظ **ومن** ذلك الامه التي اوصي بها في حياته وهي تخونه من الثلث
 اولدها الوارث قبل ائتماقها ببلان شرط الرهينه **ومن** ذلك الامه

من راعا حقها اذا اولدها الوارث قبل ائتماقها لانه يحل عليه ائتماقها
 عن موته او يعلموا نحر وجهها عن ملكه بمجرد النذر كما ان نذر المصدق
 بها وتنفوق الميراث الى العرق وهذا بخلاف الامه الموصيه عن غيرها اذا
 احبها الوارث والتي نذر ائتماقها اذا احبها هو فاقها نصرا ثم ولد
ومن ذلك الامه التي بشرط العتق اذا اولدها الوارث بعد موته
 وقبل وعبايه بالشرط لانها انما تنتقل معلقا بحاق العتق الذي التزم
 مورثه بالشرط فان قيل ما الفرق بين نفوذ ابلاده المورث فيما ذكر اعني
 المشترط **المشترط** بشرط العتق وعدم نفوذه من الوارث فيما ذكر اعني
 المشترط للمورث بشرط العتق من انه خليفة قلنا قد يقال الفرق
 لان الوفا بالشرط وهو الاعتاق عن جهة الثالث لكن بعد نفوذ ابلاده
 بخلاف الوارث ان نفوذ ابلاده يمس من ذلك اعني من الاعتاق
 عن جهة الثالث الذي هو المورث لان ام الولد لا تقبل النقل **ومن** ذلك
 ما نذر المصدق المملوك لغيره المملوك لغيره المملوك لغيره المملوك لغيره
 العبد والغرماء لانها تناء في الدين **ومن** امه الميراث عليه بالفليس كما
 قد ساه **وقوله** امه العبد الذي لم يملكه يبيع بين يديه اعني ما يراه يفتنا

التي

نذر